

Assessing the Monitoring and Legislative Performance of the 17th House of Representatives in Jordan: Perspectives of Jordanian Universities' Political Science Staff

واقع ممارسة أعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر لأدوارهم الرقابية والتشريعية
من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية (دراسة مسحية)

Khaled Mohsen^{*1}

¹Applied Science Private University, Amman, Jordan.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 10 Mar 2020

Accepted 09 May 2020

Published 01 Jul 2021

*Corresponding author:

Applied Science Private University, Amman, Jordan.

Email: kmohsen153@yahoo.com.

Abstract

This study aims to explore the reality of the regulatory and legislative roles practiced by members of the 17th Jordanian Parliament, from the perspective of political science faculty members at Jordanian universities. The study was based on the hypothesis that there is a statistically significant relationship at the level of ($\alpha \geq 0.05$) between the personal variables of the study sample members and their perceptions of the members' practical roles in the 17th Parliament. To achieve this aim, the researcher employed the descriptive analytical survey method and developed a questionnaire, then verified its psychometric properties regarding accuracy and reliability. The questionnaire included two sections: one for legislative roles, consisting of 16 main questions, and another for regulatory roles, consisting of 13 questions. It was distributed to 78 members of the study sample, of whom 56 responded. Twenty-two questionnaires were excluded due to invalidity, leaving 56 questionnaires for analysis. The study concluded that the MPs' exercise of regulatory and legislative roles was modest and below expectations. Additionally, the findings showed no significant discrepancy in evaluations of the practice of the 17th Parliament, regardless of differences in the academic rank, narrow specialization, or sector of the respondents. Based on these findings, the study recommends strengthening the independence of MPs and enhancing their regulatory and legislative roles by providing them with experts in politics, economics, and law. Furthermore, it suggests fostering genuine cooperation between the House of Representatives and political science faculty members by enabling seminars and lectures to be delivered to parliamentarians, thereby raising their level of parliamentary practice at both legislative and regulatory levels.

Keywords: Legislation, Parliament, Political Science, Jordan.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع ممارسة أعضاء مجلس النواب السابع عشر لأدوارهم الرقابية والتشريعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية، وقامت الدراسة على فرضية مفادها: أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha < 0.05)$ بين المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وواقع الممارسة لأعضاء المجلس النيابي السابع عشر، وتحقيقاً لهدف الدراسة استند الباحث إلى المنهج المسحي الوصفي التحليلي وتطوير استبانة، ثم التأكد من خصائصها السيكمترية من صدق وثبات، واشتملت الاستبانة على المجالين التشريعي والرقابي، فقد تضمن المجال التشريعي ١٦ فقرة رئيسية وتضمن المجال الرقابي 13 فقرة. وقد وُزعت (٧٨) استبانة على عينة الدراسة، واسترد الباحث منها (٥٦) استبانة، واستُبعدت (٢٢) استبانة لعدم صلاحيتها، وبذلك وضع للتحليل (٥٦) استبانة، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن واقع ممارسة المجلس النيابي السابع عشر لأدوارهم الرقابية والتشريعية من وجهة نظر عينة الدراسة جاء بدرجة تقييم متوسطة، ولا ترتقي إلى درجة الممارسة العالية، كما لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع ممارسات المجلس النيابي السابع عشر تعزى للاختلاف في كل من الرتبة الأكاديمية والتخصص الدقيق وقطاع الجامعة، وأوصت الدراسة بتعزيز استقلالية البرلمان، وتفعيل دوره الرقابي والتشريعي برفد المجلس بكوادر متخصصة من الخبراء والمستشارين في المجالات القانونية والسياسية والاقتصادية، كما أوصت بإيجاد تعاون حقيقي بين مجلس النواب وأفراد عينة الدراسة يتمثل في إعطاء مدرسي العلوم السياسية لأعضاء مجلس النواب الأردني ندوات ودورات تدريبية متخصصة لرفع مستوى ممارستهم النيابية على المستويين التشريعي والرقابي.

الكلمات المفتاحية: التشريع، المجلس النيابي، العلوم السياسية، الأردن.

١. المقدمة

١.١ الإطار النظري والدراسات السابقة

تناط السلطة التشريعية في الأنظمة السياسية المعاصرة بالبرلمان الذي يقوم بوظيفتين أساسيتين هما: وظيفة التشريع التي تعد من أهم اختصاصات السلطة التشريعية، إذ يصعب القول إن المجلس هو صاحب الاختصاص الأصلي في هذا المجال، فيما حددت صلاحيات السلطة التنفيذية بإصدار قوانين مؤقتة في حالات محددة دستورياً ومتعلقة في الأمور الطارئة والمستعجلة التي لا تتحمل التأخير، ووظيفة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. والوظيفة الرقابية لمجلس النواب هو موضوع في غاية الأهمية لأنها تمسّ كيان الدولة التنظيمي، كما أنها تعد خطة للدولة في تسيير مرافقها المختلفة بدقة، ووسيلة للحفاظ على المال العام، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة، وقد نشأت الرقابة البرلمانية، وتطورت تبعاً لتطور أهداف الدولة ومجالات تدخلها في حياة الأفراد (النمري وآخرين، ٢٠١٢). وتعتبر الرقابة البرلمانية من الأدوات الرقابية السياسية التي تستخدمها السلطة التشريعية في مراقبة أفعال وأعمال السلطة التنفيذية.

وتشهد معظم الأنظمة السياسية المعاصرة وجوداً لبعض أدوات الرقابة فيها، إلا أنها ليست جميعها بنفس الفاعلية التي توجد في النظام البرلماني، إذ إنّ للاختلافات المؤسسية بين النظم أثراً على الدور الرقابي الذي تقوم به السلطة التشريعية على أفعال وأعمال السلطة التنفيذية، حيث سيتم بيان هذه الاختلافات للدور الرقابي، على النحو الآتي (عكور، ٢٠٠٠):

- الرقابة البرلمانية في حكومة الجمعية النيابية: تتمثل الرقابة النيابية في حكومة الجمعية النيابية بخضوع السلطة التنفيذية بالكامل للبرلمان حيث إنّ جميع التصرفات التي تقوم بها السلطة التنفيذية تخضع بالمطلق لإشرافه ورقابته وتوجيهه دون أن يكون لها حق الاعتراض أو حق الاستقالة كاعتراض منها على تدخل السلطة التشريعية في شؤونها.
- الرقابة البرلمانية في النظام البرلماني: تتمثل بوجود علاقة رقابة متبادلة بين السلطتين، حيث تقوم كل سلطة بمراقبة السلطة الأخرى من خلال أدوات الرقابة التي تمتلكها. فالرقابة البرلمانية في النظام البرلماني تتجسد في محاسبة السلطة التنفيذية على أعمالها وأفعالها وسلوكياتها التي تقوم بها، حيث تخضع للرقابة جميع أعمال الحكومة الإدارية والسياسية الداخلية والخارجية.
- الرقابة البرلمانية في النظام الرئاسي: يقوم النظام الرئاسي على الفصل بين السلطات، فالرقابة النيابية فيه تنحصر بين مجلسي النواب ومجلس الشيوخ ورئيس السلطة التنفيذية فقط. إذ يجمع الرئيس بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، فهو بمفرده الذي يشكل السلطة التنفيذية — على أساس فردية السلطة — وهو الذي يرسم وينفذ السياسات العامة للحكومة.

– الرقابة البرلمانية في النظام المختلط: تتمثل الرقابة البرلمانية من خلال سلطة البرلمان في ممارسة الرقابة على الحكومة التي تُعد المسؤولة سياسياً أمامه، والذي يمكنه من خلال استخدام أدوات الرقابة سحب الثقة من الوزارة أو أحد الوزراء. وفي المقابل يحق للسلطة التنفيذية بواسطة رئيس الدولة حل البرلمان والدعوة لإجراء انتخابات مبكرة.

تقوم السلطة التشريعية في النظام السياسي الأردني بدور رئيس ضمن اختصاصاتها الدستورية من حيث اقتراح القوانين وإقرارها، وتراقب أعمال السلطة التنفيذية في الظروف الطبيعية والاستثنائية بوجه عام، وتسمى هذه الرقابة السياسية، إضافة إلى أنّ الاختصاص المالي يعد من أعمال السلطة التشريعية. "فلا ضريبة من دون قانون"، وكذلك الميزانية العامة لا تصدر إلا بعد إقرارها بقانون (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ٢٠١٦)، ويتضح من الدستور أن هناك وظائف أو اختصاصات ثلاثة رئيسية للسلطة التشريعية في الأردن وهي (المشاقبة، ٢٠١٧):

- الاختصاص التشريعي.
- الاختصاص السياسي (وأعمال الرقابة).
- الاختصاص المالي.

وتأتي أهمية الرقابة البرلمانية في الأردن، من أن السلطة التنفيذية هي صانعة السياسة العامة والمنوط بها تنفيذها، مما يعد مسوغاً لشاركها البرلمان تأدية تلك الاختصاصات بتوازن، ومما يعطي الوظيفة الرقابية للبرلمان ثقلاً في نظر المجتمع وأعضاء البرلمان، ذلك أن الحكومة هي التي تملك القدرة على التنفيذ، وهي المخولة بوضع اللوائح التنفيذية للأنظمة، وبالتالي يتجه اهتمام البرلمان في ظل هذه الأوضاع إلى محاولة استثمار ما هو ممكن من وسائل وآليات وتفعيلها للمساهمة في صنع القرار، وأهمها الرقابة. بالإضافة إلى أن التوازنات السياسية والحزبية في البرلمان قد تحد من قدرته على توجيه الحياة السياسية وصنع السياسات العامة، لاسيما في ظل وجود أكثرية نيابية مؤيدة للحكومة، مما يجعل الرقابة أهم الوسائل أمام المعارضة للتأثير في السلطة التنفيذية. كما أن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع قد تنظر إلى الدور الرقابي للبرلمان بشكل أكثر تقديرًا وإعجاباً من نظرتها لدوره التشريعي، وينطبق ذلك بوضوح على نظرة الرأي العام إلى أعضاء المعارضة البرلمانية أو المستقلين (الدويك، ٢٠٠٧).

وقد شهدت الحياة البرلمانية في الأردن تطورات عديدة منذ أول مجلس تم إنشاؤه في الأردن عام (١٩٢٩م) وحتى عام (٢٠١٣) الذي انتخب فيه المجلس النيابي السابع عشر في ٢٣/١/٢٠١٣ وفق قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ٢٠١٢، حيث شهد هذا المجلس زيادة في عدد المقاعد النيابية من ١٢٠ إلى ١٥٠ مقعداً، مما أثر في انتخابات المجلس السابع عشر، التي أجريت وسط مقاطعة جبهة العمل الإسلامي وأحزاب أخرى، إلا أن تلك المقاطعة أبقت على الحدود التقليدية لحجم المشاركة الانتخابية. ولعل أبرز ما شهدته ولادة المجلس النيابي السابع عشر، هو وصول أعضائه إلى قبة البرلمان وسط حديث واسع عن الحكومة البرلمانية، إذ كان تعامل النواب مع هذا التوجه بجدية مبالغاً فيها، مما انعكس سلباً في وقت لاحق على ظروف تشكيل حكومة رئيس الوزراء الأسبق عبد الله النسور، ودور مجلس النواب في تشكيلها، وخرج المجلس من هذه التجربة خاسراً على الصعيد الشعبية والسياسية والنيابية والإعلامية (بني عامر والخصاونة، ٢٠١٣).

وفيما يتعلق بالدور الرقابي والتشريعي للمجلس فقد عقد المجلس النيابي السابع عشر خلال مدته (٩١١) جلسة توزعت على (٣٨٢) يوم عمل، وصنفت الجلسات كجلسات تشريعية بنسبة (٤٦٪) من مجموع أيام عمل المجلس، وكانت نسبة العمل الرقابية (١٣٪) أما أيام العمل التشريعية والرقابية سوية فقد كانت نسبتها (٥٪)، وقد أقرّ مجلس النواب السابع عشر (١٧٥) قانوناً، يمسّ معظمها حياة المواطنين بشكل مباشر، وقد تركت آثاراً سلبية. وأظهرت هذه القوانين انحيازاً كبيراً إلى السلطة التنفيذية وأصحاب رؤوس الأموال؛ حيث مرّر مجلس النواب السابع عشر الكثير من التشريعات التي قدمت إليه دون إجراء تعديلات جوهرية عليها، كما مرر التعديلات الدستورية بزمان قياسي وبما يتعارض مع منطلق الدستور وقديسيته (عبيدات، ٢٠١٦).

نادى كثير من المفكرين السياسيين بضرورة الفصل بين الهيئات الحاكمة فصلاً عضوياً يجعل كلاً منها تمارس بطريقة استقلالية لمنعها من الاستبداد ولضمان مبدأ الشرعية. وعليه فقد تم عمل حوارات ونقاشات واجتهادات كان المقصود منها بيان مبدأ فصل السلطات وما يمل به من توزيع أو فصل للسلطات، فالهدف منه هو توزيع وظائف الدولة على هيئات منفصلة، بحيث تستقل كل واحدة بمباشرة وظيفتها عن الأخرى. وعلى ضوء هذا المبدأ قام الفقه الدستوري بالتمييز بين أنواع النظم السياسية المعاصرة من خلال العلاقة بين السلطات، فعندما تكون العلاقة هي فصل مرن (تعاون وتوازن)، يصبح الكلام عن

النظام البرلماني، وحيث تكون العلاقة بين السلطات هي الفصل الجامد، يصبح الكلام عن النظام الرئاسي. أما نظام الجمعية النيابية فيقوم على دمج السلطات داخل البرلمان (الخطيب، ٢٠١٠).

فالنظام النيابي شكل من أشكال الديمقراطية يقوم من خلالها الشعب بانتخاب من يمثله لممارسة السلطة باسمه ونياابة عنه، حيث يتسم النظام النيابي بوجود ممثلين في برلمان منتخب بطريقة حرة، ولمدة دستورية محددة، يمارس خلالها صلاحيات تشريعية تتمثل في سن القوانين، وصلاحيات مالية من خلال الموافقة على الموازنة العامة، وصلاحيات سياسية في مراقبة السلطة التنفيذية بالشكل الذي يحدده الدستور (الخطيب، ٢٠١٠).

في حين تتمثل السلطة التشريعية في ظل مبدأ فصل السلطات بتولي مهمة سن القوانين العامة في الدولة، وتطلق عليها تسميات مختلفة مثل: البرلمان، مجلس الأمة، مجلس الشعب، الجمعية الوطنية، الكونغرس الخ (قيلي، ٢٠١٥). والسلطة التشريعية ركن أساسي في الأنظمة السياسية الديمقراطية، وهي تكون سلطة تشريعية فعلية إذا استمدت حق تشريع القوانين من ذاتها ولم تمارسه نيابة عن الحكومة. والسلطة التشريعية تختلف من حيث تركيبها وإجراءاتها التنظيمية أو تدخلها مع السلطة التنفيذية من دولة ديمقراطية لأخرى. وقد تأخذ الهيئات التشريعية في العالم نظام المجلس الواحد أو نظام المجلسين (بركات وآخرون، ١٩٨٩)، وتقوم السلطة التشريعية في النظام السياسي الأردني بدور رئيسي ضمن اختصاصاتها الدستورية من حيث اقتراح القوانين وإقرارها (Al-Mashaqbeh, 2018)، أما عملية التشريع للقوانين فتمر بمراحل عدة تبدأ بمرحلة اقتراح مشروع القانون وحق اقتراح القوانين هو حق مشترك لكل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في التشريع الأردني، ويتساوى مجلسا الأعيان والنواب في حق اقتراح مشاريع القوانين، وبعد رفع مشروع القانون إلى مجلس النواب يحيله رئيس مجلس النواب إلى اللجنة المختصة، وتبدأ اللجنة بدراسته، وبعد الانتهاء من دراسته ترفع قرارها إلى رئيس المجلس وبدوره يدرجه على جدول أعمال المجلس لمناقشته واتخاذ القرار المناسب، فإذا وافق مجلس النواب يرسل إلى مجلس الأعيان لمناقشته وإقراره، ثم يعاد إلى الحكومة لاستكمال إجراءاته الدستورية، أما إذا عدل أو رفض مجلس الأعيان القانون يعاد إلى مجلس النواب، أما مرحلة التصديق على القوانين: ويقصد بها أخذ موافقة رئيس الدولة (الملك) على القانون الذي أقرته السلطة التشريعية. وإذا لم يصادق الملك على قانون ما يجب إعادته في غضون ستة أشهر إلى مجلس الأمة مقروناً بأسباب عدم التصديق، فإذا أقره مجلسا النواب والأعيان بعد رده في الفترة المقررة بثلاثي الأعضاء وجب إصداره. وفي حالة عدم إعادة القانون خلال ستة أشهر من قبل الملك إلى مجلس الأمة يعتبر القانون نافذ المفعول، وبحكم المصدق عليه، أما مرحلة إصدار القوانين فتصدر بإرادة ملكية، وتقوم السلطة التنفيذية بعدها بنشر القانون في الجريدة الرسمية للعمل بموجب أحكامه حسب تاريخ سريانه (مجلس النواب الأردني، ٢٠١٨). وتعتبر الرقابة البرلمانية على النشاط الحكومي في صوره وأنشطته كافة من أقوى أنواع الرقابة، إذ تؤدي إلى الكشف عن كثير من التجاوزات والمخالفات التي تقع من الإدارات الحكومية المختلفة، مما يستدعي تسليط الضوء عليها بهدف دفع الوزراء المختصين للتحرك نحو معالجة أوجه القصور في أداء الإدارات التابعة لهم (Beer, 1966).

ويتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين انتخاباً عاماً وسرياً ومباشراً وفقاً للمادة (٦٧) من الدستور ووفقاً لقانون الانتخاب الأردني. واستناداً للمادة (٦٨) من الدستور فإن مدة مجلس النواب أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب العام في الجريدة الرسمية، وللملك أن يمدد المجلس بإرادة ملكية مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين. وفي بدء كل دورة عادية فإن أعضاء مجلس النواب ينتخبون المكتب الدائم للمجلس المكون من الرئيس ونائبيه والمساعدين، فمدة الرئيس سنتين شمسيين ومدة النائبين والمساعدين لمدة سنة شمسية ويعتبر فائزاً بمنصب الرئيس من يحزرك الأكثرية المطلقة للحاضرين، وإذا لم يحزرك أي مرشح تلك الأكثرية يعاد الانتخاب بين المرشحين الذين حصلوا على أعلى الأصوات، ويعتبر فائزاً من يحزرك الأكثرية النسبية، وإذا تساوت الأصوات تجري القرعة، بينهما وتجرى انتخابات النائبين واحداً فواحداً بالطريقة التي جرت فيها انتخابات الرئيس أما المساعدان فينتخبان بقائمة واحدة والذان يحصلان على الأكثرية النسبية يكونان مساعدين للرئيس (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ٢٠١٦).

وقد صدرت الإرادة الملكية بحل المجلس النيابي السادس عشر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٠٤م لإجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر، وفق مشروع القانون المعدل لقانون الانتخاب رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ والذي أقره المجلس النيابي السادس عشر بتاريخ ٢٠١٢/٠٧/٠٨م في دورته الاستثنائية بأغلبية (٦٦) نائباً من أصل (٧٧) نائباً حضروا التصويت وصادق عليه الملك عبدالله الثاني في ٢٠١٢/٠٧/٢٣م، وقد رُفِعَ بموجب هذا القانون عدد المقاعد النيابية ليصبح عدد أعضاء مجلس النواب (١٥٠) نائباً يخصص منها (١٥) مقعداً للكوتا النسائية، و(٢٧) مقعداً للقائمة الوطنية، ليبقى (١٠٨) مقعد للدوائر الانتخابية المحلية، ومقاعد الشيشان والشركس والمسيحيين في مختلف محافظات المملكة (قانون الانتخاب رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢)، وقد حددت الهيئة المستقلة للانتخابات موعد إجراء الانتخابات النيابية للمجلس النيابي السابع عشر يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٠١/٢٣م، وبدأت الهيئة المستقلة بالتحضيرات لإجراء الانتخابات. فيما بلغ عدد المرشحين لانتخابات مجلس

النواب السابع عشر (١٥١٨) مرشحاً يتنافسون على (١٥٠) مقعداً خصص منها (٢٧) مقعداً للقوائم العامة، مما يعني أن عدد المرشحين لانتخابات المجلس السابع عشر يعتبر الأكبر في تاريخ المملكة على الإطلاق، فقد بلغ عدد المرشحين على القوائم العامة (٦٢٨) مرشحاً يتنافسون في (٦٠) قائمة وطنية على (٢٧) مقعداً بينما يترشح (٨٢٠) مرشحاً للتنافس على المقاعد الفردية (١٠٨)، وقد بلغ عدد المرشحات للدائرة المحلية (١٠٥) وعدد المرشحات للقائمة الوطنية (٨٦) مرشحة، والمقاعد المخصصة للمرأة وهي (١٥) مقعداً، وأجريت الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر في ٢٣/١/٢٠١٣ وشهد هذا المجلس ارتفاعاً في عدد المقاعد النيابية وتغييراً في آلية التصويت، إذ أصبح للناخب الحق بالإدلاء بصوتين (صوت للدائرة الانتخابية المحلية وآخر للدائرة الانتخابية العامة) بدلاً من نظام الصوت الواحد الذي ساد في الفترة السابقة من عمر المجلس منذ عام ١٩٩٣، استناداً للفقرة (أ) من المادة (٥٥) من قانون الانتخاب رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته أصدرت الهيئة المستقلة للانتخابات النتائج النهائية للفائزين بالانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر (مركز راصد، ٢٠١٦).

١,١,١ الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت مجلس الأمة الأردني والرقابة البرلمانية، منها ما هو قديم ومنها ما هو حديث، وسيعرضها البحث تنازلياً حسب السنوات، وهي:

هدفت دراسة شنيكات (٢٠١٨) بشكل رئيس إلى مقارنة الدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب السادس عشر ومجلس النواب السابع عشر، واستخدمت الدراسة عدة مناهج في تحقيق أهدافها من خلال المنهج الوصفي التحليلي في تحليل واقع الدور الرقابي والتشريعي للمجلسين، وقد تبين من المقارنة بين أداء المجلس السادس عشر والمجلس السابع عشر، أن المجلس السادس عشر كان أضعف في الأداء التشريعي من المجلس السابع عشر مقارنة بين عدد القوانين (٧٨-١٧٥) وقد يعزى ذلك إلى قصر عمر المجلس. وارتفعت في المناطق العشوائية بنسبة أعلاها (٨٣,٣٩٪) في عام ٢٠١٦.

هدفت دراسة السعيدة (٢٠١٥) إلى تحليل واقع الدور الرقابي لمجلس النواب الأردني ودوره في عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٤، إذ استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أغراض الدراسة، وقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج أبرزها بأن أداء مجلس النواب الأردني في المجال الرقابي جيد، ووجود درجة مرتفعة لممارسة الرقابة البرلمانية في الإصلاح السياسي الأردني بشكل عام، وكان الدور الأكبر بتطوير القوانين والتشريعات، وتعزيز وصون حرية الرأي والتعبير، وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان، وترسيخ مبدأ الحريات. أما الأقل تأثيراً فكان تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص في العمل، والتزام مؤسسات الدولة بعملية الإصلاح السياسي.

تناولت دراسة محسن (٢٠١٣) واقع أداء المجلس النيابي السادس عشر للأدوار المنوطة به (التشريعي والرقابي) من وجهة نظر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، ولتحقيق هدف الدراسة تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي، وقد أظهرت النتائج أن واقع أداء أعضاء المجلس النيابي السادس عشر للأدوار المنوطة بهم دون مستوى الطموح والتطلعات، وبأداء متوسط لم يرتق إلى درجة الأداء العالي، ولم تظهر النتائج فرقاً بين تقديرات الأكاديميين لواقع أداء المجلس النيابي السادس عشر تعزى إلى الرتبة الأكاديمية أو جهة العمل.

أشارت دراسة الدويك (٢٠٠٧) إلى الدور الرقابي لمجلس النواب الرابع عشر وأثره على الأداء الحكومي في الأردن (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، ومدى استجابة الحكومة له، ومعرفة دور اللجان والكتل البرلمانية في تفعيل دوره الرقابي، بالإضافة إلى التعرف إلى الأدوات الرقابية التي استخدمها، والمعوقات التي واجهت هذا المجلس. وقد حلت الدراسة الوسائل الرقابية التي استخدمها المجلس عن طريق جداول ترصد أعداد هذه الوسائل، ثم مقارنة المجلس الثالث عشر بالمجلس الرابع عشر للنواب. واعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم والمنهج المؤسسي، وخلصت الدراسة إلى أن الدور الرقابي لمجلس النواب الرابع عشر كان ضعيفاً بسبب وجود معوقات كثيرة واجهت المجلس.

١,١,٢ التعقيب على الدراسات السابقة

لدى مراجعة الدراسات السابقة التي ذكرت تبين ما يلي:

- أن الأداء الرقابي والتشريعي للمجالس النيابية يعد من القضايا التي تحظى باهتمام الباحثين والدارسين في مجال العلوم السياسية.
- اعتمدت معظم الدراسات السابقة على البحث النوعي، باستثناء دراسة (محسن، ٢٠١٣) التي اعتمدت على البحث الكمي.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تعرضت لأحد المواضيع التي تقع على جانب كبير من الأهمية في مسيرة الإصلاح والتنمية السياسية في الأردن، وبما يكتسبه تقييم أداء المجالس النيابية من أهمية كبيرة خصوصاً أنها تقيس الممارسات الرقابية والتشريعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية لأعضاء مجلس النواب السابع عشر على أساس أنهم الأكثر فهماً ومعرفة وإدراكاً وتحليلاً للأدوار التي يقوم بها أعضاء المجلس النيابي الأردني، وكذلك هم الأعلام والأدري لأدائه المطلوب وما هو واقع هذا الأداء على أرض الواقع، وتتميز كذلك الدراسة بأنها جاءت مكملية للدراسات السابقة التي تناولت تقييم أداء المجالس النيابية السابقة.

كما عرضت الدراسة الوسائل الرقابية الأكثر استخداماً من قبل أعضاء مجلس النواب السابع عشر وبتقديمها توصيات يمكن أن تفضي الى تحسين واقع ممارساتهم لأدوارهم الرقابية والتشريعية بتشكيل مجالس استشارية لهم تعينهم على تطوير رؤية رقابية وتشريعية متميزة.

وفي ضوء ذلك جاءت هذه الدراسة للوقوف على واقع ممارسات أعضاء مجلس النواب السابع عشر لدورهم الرقابي والتشريعي المنوط بهم من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية.

٢. مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعد الوظيفة التشريعية من أهم الوظائف المنوطة بأعمال مجلس النواب ومنها الوظيفة الرقابية على أعمال السلطة التنفيذية وأفعالها، وقد أوكلت مهمة الرقابة والتشريع للمجلس، الذي قام الشعب بانتخاب أعضائه، وترتبط قدرة المجلس على القيام بهذا الدور بطبيعة الثقافة السياسية للنواب والعلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية والانتماء السياسي لأعضاء المجلس وطبيعة النظام الانتخابي والنظام الحزبي، لذا يفترض أن يقوم مجلس النواب الأردني بأداء دوره الرقابي والتشريعي بحيث يلي طموحات الشعب، إلا أن معظم المجالس النيابية الأردنية ومنها مجلس النواب السابع عشر قد أثارت جدلاً واسعاً حول قدرتها في ممارسة دورها في العملية السياسية في الأردن، وعمل مجلس النواب السابع عشر على تشريع مجموعة من القوانين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على مدار أربع دورات تشريعية بدأت في شهر آذار عام ٢٠١٣، وانتهت بحل المجلس في أيار ٢٠١٦، وكان بعضها مهماً في تحديد شكل الدولة الأردنية المستقبلية لا سيما على المستوى السياسي والاقتصادي، وبناء على ذلك يهتم البحث بدراسة جهود أعضاء الهيئة التدريسية في مجال العلوم السياسية، لما يتمتعون به من مقدرة وكفاية مهنية عالية لتقييم الأدوار الرقابية والتشريعية للمجلس النيابي السابع عشر، وعليه فقد تم اختيارهم لأخذ تقديراتهم عن واقع ممارسة أعضاء مجلس النواب لدورهم التشريعي والرقابي.

٢,١ أسئلة الدراسة

وفي ضوء ذلك صيغت أسئلة الدراسة على النحو التالي:

١. ما واقع ممارسة أعضاء مجلس النواب السابع عشر لدورهم التشريعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟
٢. ما واقع ممارسة أعضاء مجلس النواب السابع عشر لدورهم الرقابي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟
٣. ما الوسائل الرقابية التي لجأ إليها مجلس النواب السابع عشر لأداء دوره الرقابي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟
٤. ما العوامل الأكثر تأثيراً في أداء أعضاء مجلس النواب السابع عشر لدورهم التشريعي والرقابي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟
٥. هل تختلف تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للأداء التشريعي لمجلس النواب السابع عشر تبعاً للرتبة الأكاديمية والتخصص الدقيق وقطاع الجامعة؟
٦. هل تختلف تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للأداء الرقابي لمجلس النواب السابع عشر تبعاً للرتبة الأكاديمية والتخصص الدقيق وقطاع الجامعة؟

٣. أهداف وأهمية الدراسة

٣,١ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١. التعرف إلى درجة ممارسة أعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر لدورهم الرقابي من وجهة أفراد عينة الدراسة.
٢. التعرف إلى درجة ممارسة أعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر لدورهم التشريعي من وجهة أفراد عينة الدراسة.
٣. التعرف إلى الوسائل الرقابية التي لجأ إليها أعضاء مجلس النواب السابع عشر لدورهم الرقابي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
٤. التعرف إلى الوسائل الرقابية التي لجأ إليها أعضاء مجلس النواب السابع عشر لدورهم التشريعي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
٥. قياس درجة اختلاف رؤية أعضاء الهيئة التدريسية لممارسة أعضاء مجلس النواب السابع عشر لدورهم الرقابي من خلال اختلاف (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الرتبة الأكاديمية وقطاع الجامعات).
٦. قياس درجة اختلاف رؤية أعضاء الهيئة التدريسية لممارسة أعضاء مجلس النواب السابع عشر لدورهم التشريعي من خلال اختلاف (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الرتبة الأكاديمية وقطاع الجامعات).

٣,١ أهمية الدراسة

ينبثق عن أهمية الدراسة كل من الأهمية العلمية والعملية على النحو الآتي:

١. **الأهمية العلمية:** تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية كونها تسلط الضوء على موضوع ذات أهمية في النظم السياسية وهو الأدوار الرقابية والتشريعية في أنظم البرلمانية، حيث يأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة بما توصلت إليه من نتائج وتوصيات إلى إضافة معرفة نظرية جديدة تضاف إلى المعارف النظرية السابقة، وتوجيه أنظار الباحثين في مجال العمل النيابي لإجراء دراسات مستقبلية مشابه ومقارنتها بالدراسة الحالية.
٢. **الأهمية العملية:** تنبع أهمية هذه الدراسة العملية من كونها تُبصر أعضاء المجلس النيابي السابع عشر بواقع دورهم الرقابي والتشريعي بغية العمل على تطويرها والارتقاء بها، كما تنبع هذه الأهمية العملية من خلال لفت نظر القائمين على العمل النيابي إلى توفير كوادرات استشارية متخصصة لأعضاء مجلس النواب تُعينهم على الارتقاء بممارساتهم الرقابية والتشريعية ورفع مستواها.

٤. مصطلحات الدراسة

المجلس النيابي

لغة: المَجْلِس: اسم مكان من الفعل جَلَسَ، وجمعها مَجَالِس، وتعني مكان الجلوس. والمجلس النيابي تعني مكان جلوس النواب (لسان العرب، ٢٠٠٣). المجلس اصطلاحاً: هو هيئة تشريعية تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية، ويتألف مجلس النواب الأردني - بناء على المادة (٦٧) من الدستور الأردني - من أعضاء منتخبين انتخاباً عاماً ورسياً ومباشراً وفقاً لقانون الانتخاب (مشاقبة، ٢٠١٧). المجلس إجرائياً: هو المجلس النيابي السابع عشر المنتخب في ٢٠١٣/١/٢٣ بناء على قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ٢٠١٢، الذي أخذ بالنظام المختلط؛ أي على مستوى الوطن والدائرة الانتخابية، وانتهت مدته الدستورية عام ٢٠١٦.

الرقابة البرلمانية

لغة: رَقَابَة، مصدر الفعل رَقَبَ، وَرَقَبَهُ أي: لاحظته، وَرَقَبَ الشيء: انتظره، وخضع لرقابة دقيقة: أي لتفتيش دقيق في سير أعماله وشؤونه (الفيروزآبادي، ٢٠٠٥). اصطلاحاً: يقصد بها رقابة البرلمان للسلطة التنفيذية من ناحية أدائها للاختصاصات المخولة لها بالدستور. وتملك المجالس البرلمانية في النظم الديمقراطية حق مراقبة السلطة التنفيذية، نظراً لأن هذه المجالس تمثل إرادة الشعب وتعبر عن رغباته، وتعتبر وسيلة لتحسين أداء المجلس النيابي عن طريق مراعاته الصالح العام (الدباس، ٢٠٠٨). إجرائياً: هو كل ما يقوم به مجلس النواب من مراقبة ومحاسبة للسلطة التنفيذية على أعمالها وأفعالها من خلال مؤشرات يتم قياسها مثل السؤال، الاستجواب، لجان التحقيق، طرح الثقة...الخ.

الدور التشريعي

لغة: مصدر الفعل دار، وتعني مهمة ووظيفة، والتشريع تعني: سن القوانين (ابن منظور، ١٩٩٤). اصطلاحاً: هو الدور الرئيسي والأساس الذي يقوم به البرلمان، ووظيفته في اتخاذ وتعديل وإلغاء القوانين المنظمة لشؤون الدولة وحياة الأفراد. ويتقيد البرلمان في ممارسته للتشريع بالأعراف والقيم والمفاهيم السائدة في المجتمع (العدوان، ٢٠٠٤). إجرائياً: هو أحد الأدوار الرئيسية الذي يقوم به مجلس النواب في سن القوانين من خلال العملية التشريعية التي تمر بأربعة مراحل ابتداءً من مرحلة الاقتراح، فالمداولة، فالمصادقة ثم الإصدار.

الأداء

لغة: المصدر أدى وتعني إنجاز (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤). اصطلاحاً: هي الوظيفة أو الوظائف التي يقوم بها مجلس النواب الأردني وفقاً لما هو منصوص عليه في الدستور الأردني لعام ١٩٥٢م، والنظام الداخلي لمجلس النواب (الغزاوي، ٢٠١٠). إجرائياً: هي الوظائف التي يقوم بها أعضاء مجلس النواب الأردني والتي يمكن قياسها من خلال مؤشرات تشمل وظيفة التشريع (الاقتراح، الإقرار)، ووظيفة الرقابة السياسية من خلال استخدام أعضاء مجلس النواب الأردني أدواتها، التي تشمل (السؤال، الاستجواب، لجان التحقيق، طرح الثقة...الخ).

واقع الأداء (الممارسات)

لغة: واقع: الوضع الحقيقي، والأداء: إنجاز، وبذلك تصبح الوضع الحقيقي للإنجاز أو للممارسة (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤). اصطلاحاً: هو الصفة النظامية أو الرسمية التي تعبر عن مكان القوة، ومكان الضعف في المساهمات التي يعطيها الأفراد للوظائف التي كلفوا بإنجازها والقيام بها (خبابة وبعجي، ٢٠٠٨). إجرائياً: هو مجموعة إدراكات أعضاء الهيئة التدريسية لمجموعة ممارسات أعضاء مجلس النواب من خلال استجاباتهم على أداة الدراسة (الاستبانة).

عضو هيئة التدريس اصطلاحاً

اصطلاحاً: هو الشخص الذي يقوم بالتدريس أو التعليم، ويحمل رتبة أكاديمية في الجامعة يطلق عليه عضو هيئة تدريس (العريشي والعروان، ٢٠٠٩). إجرائياً: هو الشخص الأكاديمي الذي يحمل درجة علمية في مجال العلوم الإنسانية ويمارس دوره التعليمي في أحد الجامعات الأردنية.

النظام البرلماني

لغة: القواعد واللوائح التي تحكم عملية ما (الفيروزآبادي، ٢٠٠٥). اصطلاحاً: هو النظام الذي يقوم على أساس التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، السلطة التنفيذية ذات الجهاز المزدوج (ثنائية السلطة التنفيذية)، (الخطيب، ٢٠١٠). إجرائياً: هو النظام الذي نشأ وتطور في بريطانيا، ثم أخذت به دولاً كثيرة لما يحتويه من مزايا عديدة، ومضمونه يتمثل بالرقابة التبادلية المتمثلة بأمرين هما المسؤولية السياسية التضامنية، وحق رئيس الدولة في حل البرلمان.

النظام الانتخابي

لغة: القواعد واللوائح التي تحكم عملية ما. والانتخاب تعني الاختيار (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤). اصطلاحاً: هو مجموعة القواعد التي تنظم عملية الإدلاء بالأصوات أثناء الانتخابات وتحويل تلك الأصوات إلى مقاعد، تحصل عليها مختلف الأحزاب والمرشحين، (الشيب، ٢٠١٧). إجرائياً: ويقصد به قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ المعدل، والذي أقره مجلس النواب السادس عشر في دورته الاستثنائية وصادق عليه الملك، حيث رفع بموجب هذا القانون عدد المقاعد النيابية ليصبح ١٥٠ مقعداً، يخصص منها ١٥ مقعداً للكويت النسائية، و٢٧ مقعداً للقائمة الوطنية لبقية ١٠٨ مقاعد للدوائر الانتخابية المحلية.

٥. حدود الدراسة ومحدداتها

٥،١ حدود الدراسة

اقتصرت حدود الدراسة على النحو التالي:

— الحدود الزمانية: طُبِّقت هذه الدراسة على أعضاء الهيئة التدريسية للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية في الفصل الثاني للدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧م.

— الحدود البشرية: اقتصرت حدود الدراسة البشرية على أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧.

– الحدود المكانية: اقتصر حدود الدراسة المكانية على مجلس النواب الأردني السابع عشر.

٥,٢ محددات الدراسة

تعميم نتائج الدراسة الحالية يرتبط باستجابات أفراد العينة على درجة الموافقة حول واقع ممارسات مجلس النواب الأردني السابع عشر لدوره الرقابي والتشريعي، والوقوف على الوسائل الرقابية التي استخدمها المجلس لأداء دوره الرقابي، والعوامل الأكثر تأثيراً للدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب السابع عشر. وتتوقف نتائج هذه الدراسة على أداة الدراسة (الاستبانة) وخصائصها السيكومترية.

٦. الطريقة والإجراءات

٦,١ فرضية الدراسة

للإجابة عن تساؤلات الدراسة وضعت الفرضيات الصفريّة التالية:

– **الفرضية الأولى:** لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للأداء التشريعي لمجلس النواب السابع عشر تبعاً للرتبة الأكاديمية والتخصص الدقيق وقطاع الجامعة".

– **الفرضية الثانية:** لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للأداء الرقابي لمجلس النواب السابع عشر تبعاً للرتبة الأكاديمية والتخصص الدقيق وقطاع الجامعة".

٦,٢ منهجية الدراسة

– **المنهج الوصفي التحليلي:** هو المنهج الذي يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر السياسية للوصول إلى الأسباب التي أدت إلى حدوثها والعوامل التي تتحكم بها، من خلال جمع المعلومات موضوع الدراسة، بهدف الوصول إلى نتائج تساعد في فهم تلك الظاهرة. وعزفه آخرون بأنه: "طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها" (عريفج ومصالح وحواشين، ١٩٩٩). وتم توظيف هذا المنهج في تحليل وتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال استخدام الإحصاء الاستدلالي وأدواته.

– **المنهج الوظيفي:** هو المنهج الذي يقوم بدراسة وظيفة الوحدات والعناصر المكونة للنسق أو البناء من خلال تحليله وظيفياً إلى عناصر أولية لكل منها وظيفة مختلفة ومساندة لوظائف الأجزاء الأخرى، باعتماده على الوظيفة كآلية لتفسير الظواهر، وهذا المنهج يهتم أساساً بالنظام السياسي والتفاعلات الداخلية وأثرها على النظام ككل، لكنه يركز ويهتم بشكل رئيسي على النظام والأجزاء المكونة للنظام. وسيتم استخدام هذا المنهج للتعرف على الوظائف الرئيسية للبرلمان كونه أحد الهيئات الأساسية والمهمة في الدولة ذات النظام النيابي.

٦,٣ مجتمع الدراسة وعينتها

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في الأردن خلال العام الجامعي ٢٠١٦/٢٠١٧م، وعددهم (٧٨) عضو هيئة تدريس موزعين على (٨) جامعات أردنية ونظراً لصغر حجم عينة الدراسة، فقد قام الباحث باختيار عينة قصدية استهدفت مجتمع الدراسة بأكمله، وتتوزع عينة الدراسة على متغيرات الدراسة، كما هو مبين في الجدول (١).

جدول (١): عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية حسب جهة العمل والرتبة الأكاديمية

الجامعة	عدد أعضاء الهيئة التدريسية	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	محاضر
آل البيت	١١	٢	٤	١	٤
اليرموك	١٢	٤	٥	٢	١
الأردنية	قسم العلوم السياسية ٨	٤	١	٣	-
	قسم الدراسات الدولية ٤	٢	٢	-	-
	قسم التنمية الدولية ٤	١	١	٣	-

٢	٢	١	٤	٩	الهاشمية
١	١	٢	٤	٨	مؤتة
٢	٢	٣	١		قسم الإعلام والدراسات الإستراتيجية ٨
-	١	٢	٢	٥	الشرق الأوسط
٢	٢	٤	١	٩	العلوم التطبيقية

وُزعت أداة الدراسة الاستبانة على مجتمع الدراسة والمكون من (٧٨) استبانة، وكان عدد الاستبانات التي تم جمعها وحُللت وقبلت إحصائياً (٥٦) استبانة، وبنسبة بلغت (٧٤٪). ويبين الجدول (٢) توزيع أفراد مجتمع الدراسة من المستجيبين حسب بعض الخصائص الشخصية والأكاديمية.

جدول (٢): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الرتبة الأكاديمية، التخصص الدقيق، قطاع الجامعة

المتغيرات	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	٥٤	٩٦,٤٪
	إناث	٢	٣,٦٪
	المجموع	٥٦	١٠٠,٠٪
العمر	٥٠-٤١ سنة	٢٩	٥١,٨٪
	٥١ سنة فأكثر	٢٧	٤٨,٢٪
	المجموع	٥٦	١٠٠,٠٪
المؤهل العلمي	دكتوراه	٥٤	٩٦,٤٪
	ماجستير	٢	٣,٦٪
	المجموع	٥٦	١٠٠,٠٪
الرتبة الأكاديمية	أستاذ دكتور	١٧	٣٠,٤٪
	أستاذ مشارك	١٨	٣٢,١٪
	أستاذ مساعد، مدرس	٢١	٣٧,٥٪
	المجموع	٥٦	١٠٠,٠٪
التخصص الدقيق	فكر ونظرية سياسية	٧	١٢,٥٪
	نظم سياسية مقارنة	١٨	٣٢,١٪
	علاقات دولية	٣١	٥٥,٤٪
	المجموع	٥٦	١٠٠,٠٪
قطاع الجامعة	حكومي	٤٢	٧٥,٠٪
	خاص	١٤	٢٥,٠٪
	المجموع	٥٦	١٠٠,٠٪

٦,٤ أدوات الدراسة

صُممت الاستبانة بطريقة علمية يتم بموجبها مراعاة عدة جوانب، أبرزها تحقيق أهداف الدراسة، وصياغة أسئلتها بعد إجراء مسح لأدبيات الدراسة، والاطلاع على الدراسات السابقة والمكونة من (٥١) فقرة.

وبعد تحكيم أداة الدراسة وإجراء التعديلات عليها فقد صُممت أداة الدراسة بصورتها النهائية، فأصبحت أداة الدراسة مكونة من الأجزاء التالية:

- الجزء الأول: ويتكون من المعلومات الشخصية.
- الجزء الثاني: والذي تضمن فقرات الاستبانة والمكونة من (٤٣) فقرة، وذلك حسب المجالات المبينة في الجدول (٣).

جدول (٣): المجالات المكونة للاستبانة وعدد الفقرات في كل مجال

المتغير	عدد الفقرات
الدور التشريعي	١٦

١٣	الدور الرقابي
٦	الوسائل الرقابية البرلمانية
٨	العوامل المؤثرة على الدور التشريعي والرقابي

صدق أداة الدراسة

للتأكد من صدق أداة الدراسة، استخدم صدق المحتوى (Content Validity) يعرضها على المُحكِّمين من الأساتذة المختصين، ومن ذوي الخبرة والكفاءة، ومن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، لإبداء رأيهم في قياس الأداة لما وضعت لقياسه، ودرجة ملائمتها من حيث المحتوى والمضمون اللغوي السليم، وقد طلب إلى المُحكِّمين الحكم على جودة محتوى الفقرات ودرجة انتماء كل فقرة للبعد الذي اندرجت تحته، إضافة إلى تقديم أية اقتراحات يرونها مناسبة سواء أكان بالحذف أم بالدمج أم بالإضافة، وقد اعتمد الباحث موافقة المُحكِّمين على محتوى الفقرات وانتمائها للأبعاد، وقد اقتصر ملاحظات المُحكِّمين على تعديل الفقرات من حيث الصياغة اللغوية، وتم الأخذ بتلك الملاحظات، وعليه أخذت الاستبانة بصيغتها النهائية.

ثبات الأداة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخراج معاملات ثبات الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وتشير المرجعيات العلمية إلى عدم وجود قيمة محددة يجمع عليها العلماء حول الحد الأدنى لقيمة ألفا كرونباخ حتى تكون مقبولة، ويشير (Hair, Anderson, 1998) إلى أن القيمة بين ٠,٧-٠,٦ هي الحد الأدنى لقبول وجود موثوقية. أما (Garson, 2006) فأشار إلى القيمة ٠,٧ هي الحد الأدنى لقبولها، أما القيمة ٠,٨ فما فوق فتعد قيمة جيدة. وقد تراوحت هذه المعاملات ما بين (٠,٧٤٧-٠,٩٠٢)، أي أن قيم معاملات الثبات لجميع مجالات أداة الدراسة، وتعتبر هذه المعاملات مقبولة إحصائياً لأغراض الدراسة، والجدول (٤) يوضح ذلك.

جدول (٤): قيم معاملات ثبات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة وفق معادلة كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة

المتغير	قيمة معامل الارتباط
الدور التشريعي	٠,٨٩٨
الدور الرقابي	٠,٨٤٤
الوسائل الرقابية البرلمانية	٠,٧٤٧
العوامل المؤثرة على الدور التشريعي والرقابي	٠,٩٠٢

٦,٥ المعالجة الإحصائية

صُمم قياس متغيرات الدراسة وفق مقياس ليكرت (likert) الخماسي، إذ أعطيت خمس درجات للإجابة (عالية جداً، عالية، متوسطة، ضعيفة، ضعيفة جداً) وأعطيت الأوزان (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على التوالي، وبهدف تحديد درجة التقييم على ثلاثة مستويات (عالي، متوسط، ضعيف)، وفق الخطوات الآتية:

$$\frac{\text{الحد الأعلى للمقياس} - \text{الحد الأدنى للمقياس}}{\text{عدد الفئات المطلوبة}} = \frac{5 - 1}{3} = 1,33$$

ومن ثم إضافة الجواب (١,٣٣) إلى نهاية كل فئة، وبذلك يصبح معيار الحكم على النحو الآتي:

- درجة منخفضة من (١,٠٠-أقل من ٢,٣٣).

- درجة متوسطة من (٢,٣٣-أقل من ٣,٦٧)

- درجة مرتفعة من (٣,٦٨-٥,٠٠).

ولأغراض المعالجة الإحصائية استُخدمت حزمة برمجيات (SPSS) لمعالجة البيانات، ثم أُدخلت إلى الحاسوب، ثم استُخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة ومتغيراتها وأسئلتها وهي:

- التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

- اختبار ألفا كرونباخ لاختبار ثبات أداة الدراسة.
- تحليل التباين الثلاثي لاختبار الفروق في تقديرات أعضاء هيئة التدريس لأداء الدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب تبعاً للمتغيرات الأكاديمية للمبحوثين، وبهذا أصبحت أداة الدراسة (الاستبانة) تتمتع بخصائص سيكومترية ملائمة يمكن الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

٧. نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها للإجابة عن السؤال الأول "ما واقع ممارسة أعضاء مجلس النواب السابع عشر للدور التشريعي المنوط بهم من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟"، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة والرتبة ودرجة التقييم كما هو مبين في الجدول (٥).

جدول (٥): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة، ودرجة التقييم لاستجابات أفراد الدراسة على الدور التشريعي لمجلس النواب

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقييم
١	تشكيل لجان نيابية مختصة لاقتراح مشاريع القوانين وصياغتها.	٣,٢٧	٠,٨٨	٣	متوسط
٢	قيام المجلس بالتنسيق مع السلطة التنفيذية فيما يختص بالجانب التشريعي.	٢,٩٨	٠,٩٤	٧	متوسط
٣	مشاريع القوانين التي تناولها المجلس النيابي عكست حاجات المجتمع الأردني ومتطلباته بصورة واقعية.	٢,٨٤	٠,٧٨	٨	متوسط
٤	تركيز المجلس النيابي على العمل التشريعي أكثر منه على الجانب الخدماتي.	٢,٦١	١,٠٦	١٣	متوسط
٥	اقتراح المجلس النيابي مشاريع قوانين مهمة مثل قانون الأحزاب وقانون الانتخاب.	٢,٨٢	٠,٩٦	٩	متوسط
٦	تركيز المجلس النيابي على إصدار القوانين الاقتصادية والاجتماعية على حساب القوانين السياسية.	٣,٢٠	٠,٩٠	٥	متوسط
٧	الاستئناس بأراء الخبراء والمختصين والأطراف ذات العلاقة عند الشروع باقتراح مشاريع القوانين.	٢,٠٠	٠,٩١	١٦	ضعيف
٨	قيام المجلس النيابي بمراجعة القوانين وتعديلها بما يتواءم مع متطلبات المجتمع ومستجداته.	٢,٧٣	٠,٩٤	١١	متوسط
٩	تغول السلطة التنفيذية على التشريعية في فرض القوانين وإقرارها.	٢,٠٧	٠,٩٩	١٥	ضعيف
١٠	قيام المجلس النيابي برفض مشاريع القوانين المؤقتة المخالفة للدستور.	٢,٧٧	٠,٩١	١٠	متوسط
١١	يأخذ المجلس النيابي بعين الاعتبار المصلحة الوطنية عند المصادقة على الاتفاقيات الرسمية.	٣,٠٠	٠,٨٧	٦	متوسط
١٢	إقرار المجلس التعديلات الدستورية.	٣,٢٩	١,٢٦	٢	متوسط
١٣	يتلقى المجلس اقتراحات مشاريع قوانين من الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.	٢,١٦	١,١٦	١٤	متوسط
١٣	يراعي المجلس في تشريع القوانين الاتفاقيات الدولية التي يكون الأردن طرفاً فيها.	٣,٢٣	٠,٧٩	٤	متوسط
١٥	تسمو الاتفاقيات الدولية على القوانين الأردنية	٣,٣٨	١,١٥	١	متوسط
١٦	أثرت خبرة أعضاء المجلس على مدى قوته في المجال التشريعي	٢,٦٣	١,١٤	١٢	متوسط
	الدرجة الكلية: الدور التشريعي	٢,٨١	٠,٦٢	---	متوسط

يبين الجدول (٤) النتائج المتعلقة بتقديرات ممارسة أعضاء مجلس النواب السابع عشر لدوره التشريعي من وجهة عينة الدراسة، وتبين أن التقدير العام لممارسات الدور التشريعي كان متوسطاً وبمتوسط إجابات كلي (٢,٨١) وانحراف معياري (٠,٦٢). وعلى مستوى فقرات التقييم يلاحظ أن أربع عشرة فقرة منها جاءت بدرجة تقييم متوسطة، وكانت أعلى درجات التقييم على الفقرة رقم (١٥) الذي ينص على: "تسمو الاتفاقيات الدولية على القوانين الأردنية" بمتوسط إجابات (٣,٣٨) وانحراف معياري (١,١٥)، ومن ثم الفقرة التي تنص على "إقرار المجلس التعديلات الدستورية" بمتوسط إجابات (٣,٢٩)، ثم الفقرة التي تنص على "تشكيل لجان نيابية مختصة لاقتراح مشاريع القوانين وصياغتها" بمتوسط حسابي إجابات (٣,٢٧). وقد يعزى ذلك إلى أهمية التعديلات الدستورية في الحياة السياسية الأردنية، ودورها في عملية الإصلاح السياسي ومتطلبات المرحلة السياسية التي جاءت فيها التعديلات الدستورية.

وهذا يشير إلى أن أعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر لم يقوموا بممارسة دورهم التشريعي بشكل يتوافق مع مستوى التوقعات والطموح من وجهة نظر عينة الدراسة، وقد يعزى ذلك إلى طبيعة تركيبة المجلس النيابي السابع عشر، من حيث ارتفاع عدد النواب، إضافة إلى تنوع اتجاهاتهم السياسية، وتركيزهم على القضايا الخدمية التي تهتم المواطن الأردني البسيط، حيث يعتبرها بعض النواب من مهامه الأساسية سعياً لإرضاء قواعده الانتخابية، يضاف إلى ذلك ضعف الخبرة في العمل النيابي، وضآلة الرؤى والمخزون الفكري السياسي لدى بعض النواب، لا سيما فيما يتعلق بقضايا التشريعات القانونية والقوانين التي تُعرض على المجلس، مما ترك أثراً واضحاً في قدرة أعضاء مجلس النواب السابع عشر على ممارسة دورهم التشريعي على الوجه الأمثل المأمول.

أما فيما يتعلق بفقرات الأداء التشريعي الأقل تقييماً - من وجهة نظر عينة الدراسة - فقد نصّت الفقرة رقم (٧) على "الاستئناس بآراء الخبراء والمختصين والأطراف ذات العلاقة عند الشروع باقتراح مشاريع القوانين" وبمتوسط حسابي قدره (٢,٠٠) وانحراف معياري (٠,٩١) وبدرجة تقييم ضعيف. كما جاءت الفقرة رقم (٩) بدرجة تقييم ضعيف والتي تنص على "تقول السلطة التنفيذية على التشريعية في فرض القوانين وإقرارها" بمتوسط حسابي قدره (٢,٠٧) وانحراف معياري (٠,٩٩).

وهذا يشير إلى أن ضعف الأداء التشريعي لأعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر قد يعود إلى ضعف استفادة أعضاء المجلس من آراء المختصين والخبراء في المجال القانوني لتتكون لديهم أفكار واضحة وكافية عن مشاريع القوانين المقدمة للمجلس النيابي، بالإضافة إلى عدم اهتمامهم الكافي بالحصول على المعلومات والتوضيحات من الجهات القانونية الرسمية عن مشاريع القوانين، وربما يعزى ذلك أيضاً إلى هيمنة السلطة التنفيذية (الحكومات الأردنية) وتغولها على السلطة التشريعية وممارستها لدورها التشريعي، مما انعكس سلباً على أداء المجلس في المجال التشريعي.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها للإجابة عن السؤال الثاني "ما واقع أداء أعضاء مجلس النواب السابع عشر للدور الرقابي المنوط بهم من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟". تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة والرتبة ودرجة التقييم.

جدول (٦): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة، ودرجة التقييم لاستجابات أفراد الدراسة على الدور الرقابي لمجلس النواب الأردني السابع عشر.

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقييم
١	تشكيل لجان نيابية مختصة لمتابعة أداء الحكومة.	٢,٥٩	٠,٨٧	٥	متوسط
٢	مساءلة الحكومة في القضايا المختلفة.	٢,٤٥	٠,٨٥	٦	متوسط
٣	متابعة ملفات الفساد.	٢,٢٣	٠,٩٣	٧	ضعيف
٤	التنسيق مع ديوان المحاسبة وتبادل المعلومات معه.	٢,٢٣	٠,٩٣	٨	ضعيف
٥	قيام المجلس النيابي باستجواب الحكومة ووزاراتها في حال التقصير في أدائها.	٢,١٣	٠,٨٣	١٠	ضعيف
٦	قيام المجلس النيابي بطرح الثقة في الحكومة إذا حدث تقصير في أدائها.	١,٨٢	٠,٩٤	١٢	ضعيف
٧	قيام المجلس النيابي بحجب الثقة عن وزير أو أكثر في حال وجود تقصير في الأداء.	١,٧٩	٠,٨٩	١٣	ضعيف
٨	تزويد المجلس النيابي للحكومة بمؤشرات أداء متوقعة تعكس تطلعات المجتمع عن الأداء المتوقع.	١,٩٥	٠,٨٨	١١	ضعيف

٩	قيام المجلس النيابي بتقييم أداء الحكومة باستمرار وبشكل دوري.	٢,٢٠	٠,٧٥	٩	ضعيف
١٠	التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد وسيلة للرقابة البرلمانية.	٢,٨٢	٠,٩٦	٤	متوسط
١١	يعد إقرار البرلمان ميزانية الدولة نوعاً من الرقابة المسبقة على أداء الحكومة	٣,٤٣	٠,٩٥	١	متوسط
١٢	دور أعضاء البرلمان في مجال الخدمات يؤثر على تراجع أدائهم في المجال الرقابي.	٣,٤١	١,٢٣	٢	متوسط
١٣	تأييد مشاركة أعضاء البرلمان في الاعتصامات والاحتجاجات للضغط على الحكومة	٢,٨٤	١,٠٦	٣	متوسط
الدرجة الكلية: الدور الرقابي		٢,٤٥	٠,٥٥	---	متوسط

يبين الجدول (٦) النتائج المتعلقة بتقديرات الدور الرقابي لمجلس النواب السابع عشر من وجهة نظر عينة الدراسة، فيلاحظ أنّ التقدير العام للدور الرقابي حقق متوسطاً حسابياً كلياً قدره (٢,٤٥) وانحرافاً معيارياً قدره (٠,٥٥). وعلى مستوى فقرات التقييم يلاحظ أن ست فقرات منها جاءت بدرجة تقييم متوسطة، وبذلك تشير إلى أن أكثر أساليب الرقابة البرلمانية ممارسة في المجلس النيابي السابع عشر - من وجهة نظر أفراد العينة- هي إقرار المجلس النيابي للموازنة العامة للدولة، وهو أحد أشكال الرقابة على أداء الحكومة، ومن ثم مشاركة أعضاء البرلمان في الاعتصامات والاحتجاجات للضغط على الحكومة، والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية والذي يعد وسيلة للرقابة البرلمانية، وتشكل لجان نيابية مختصة لمتابعة أداء الحكومة، ومساءلة الحكومة في القضايا المختلفة، ولعل ذلك يعود الى عدم وجود رضا من قبل أعضاء هيئة التدريس عن قيام أعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر بدورهم الرقابي على أعمال السلطة التنفيذية، وقد يعزى ذلك إلى ضعف الخبرة لدى بعض أعضاء مجلس النواب السابع عشر ومقدرتهم على ممارسة دورهم الرقابي على أعمال الحكومة، بالإضافة إلى هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وانشغال النواب بتقديم خدمات خاصة لقواعدهم الانتخابية على حساب دورهم الرقابي، بالإضافة إلى غياب دور الكتل البرلمانية الفاعلة في المجلس التي يكون لها برامج سياسية واضحة لممارسة دورها في تعزيز دور النواب في القيام بدورهم الرقابي، كما أن المقايضات الخدمانية التي يحاول النائب القيام بها - نحو السعي لتوفير وظائف وخدمات لأبناء منطقته- تحدّ كثيراً من دوره الرقابي أمام الحكومة.

وجاءت أدنى درجات التقييم - من وجهة نظر أفراد العينة- على قيام أعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر بدورهم الرقابي وبدرجة تقييم منخفضة، على الفقرات المتعلقة بمتابعة النواب لملفات الفساد والتنسيق مع ديوان المحاسبة وتبادل المعلومات معه، وقيام المجلس النيابي باستجواب الحكومة ووزاراتها في حال التقصير في أدائها، وقيام المجلس النيابي بطرح الثقة عن الحكومة إذا حدث تقصير في أدائها، وقيام المجلس النيابي بحجب الثقة عن وزير أو أكثر في حال وجود تقصير في الأداء، وتزويد المجلس النيابي للحكومة بمؤشرات أداء متوقعة تعكس تطلعات المجتمع عن الأداء المتوقع، وقيام المجلس النيابي بتقييم أداء الحكومة باستمرار بشكل دوري. أما الأقل تقييماً فكان على: " قيام المجلس النيابي بحجب الثقة عن وزير أو أكثر في حال وجود تقصير في الأداء" بمتوسط إجابات (١,٧٩) وبدرجة تقييم ضعيف.

وهذا يشير إلى ضعف قدرة المجلس النيابي السابع عشر على متابعة قضايا الفساد المالي والإداري، ومحدودية سعيهم لاستجواب الوزراء ومساءلتهم حول تفعيل دورهم في خدمة المجتمع ومتابعة أعمال وزاراتهم، والعمل على حجب الثقة عن الوزراء الذين لا يقومون بدورهم، وقيام المجلس بتقييم أداء الحكومة باستمرار وبشكل دوري، وهذا يعكس مستوى الضعف الذي وصل إليه مجلس النواب السابع عشر وعدم قدرته على ممارسة دوره الرقابي بالشكل المطلوب، إضافة إلى ذلك، فإنّ كثيراً من النواب يتحاشى مناقشة قضايا الفساد لما قد ينتج عنها من صدامات ومُشادات لا يُحمد عقباه.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ومناقشتها للإجابة عن السؤال الثالث "ما الوسائل الرقابية التي يلجأ إليها البرلمان لأداء دوره الرقابي - من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية-؟". تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة والرتبة ودرجة الاستخدام.

جدول (٧): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة، ودرجة الاستخدام لاستجابات أفراد الدراسة على الدور الرقابي لمجلس النواب.

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاستخدام
١	السؤال	٣,٠٢	٠,٨٦	١	متوسط
٢	الاستجواب	٢,٤٥	٠,٧٦	٤	متوسط
٣	التحقيق	٢,١٦	٠,٨٥	٦	ضعيف
٤	طرح الثقة	٢,٢٠	١,٠٢	٥	ضعيف
٥	إبداء الرغبة	٢,٧١	٠,٩٥	٣	متوسط
٦	العرائض	٣,٠٢	٠,٨٢	٢	متوسط
الدرجة الكلية: الوسائل الرقابية		٢,٥٩	٠,٥٩	---	متوسط

يبين الجدول (٧) النتائج المتعلقة باستخدام الأدوات الرقابية البرلمانية لمجلس النواب السابع عشر من وجهة نظر عينة الدراسة، فيلاحظ بأن درجة الاستخدام بشكل عام كانت متوسطة وبمتوسط إجابات كلي (٢,٥٩) وانحراف معياري (٠,٥٩)، وعلى مستوى الوسائل يلاحظ أن أربع فقرات منها جاءت بدرجة متوسطة، في حين حققت فقرتان درجة استخدام منخفضة، وكانت أعلى درجات الاستخدام لوسيلة السؤال بمتوسط إجابات (٣,٠٢) وانحراف معياري (٠,٨٦)، أما الأقل استخداماً فتحقق بمتوسط حسابي قدره (٢,١٦) وانحراف معياري (٠,٨٥) وبدرجة استخدام ضعيف.

وقد يعزى ذلك إلى عدة أسباب لعل أهمها طبيعة تركيبة مجلس النواب السابع عشر، وتركيز الدور الرقابي للمجلس على تقديم الأسئلة والعرائض، ثم إبداء الرغبة، وهي من الوسائل الرقابية المهمة، ولكن قيام المجلس بدوره الرقابي يتطلب ممارسة كافة أشكال الرقابة مجمعة وفق طبيعة عمل المجلس وعلاقته مع السلطة التنفيذية وحاجات المجتمع، كما يعزى ذلك لوجود علاقة نفعية تبادلية بين أعضاء مجلس النواب والحكومة تحول دون استخدام وسائل رقابية رادعة مثل الوسائل المذكورة أعلاه.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع ومناقشتها: للإجابة عن السؤال الرابع "ما العوامل الأكثر تأثيراً على الدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب السابع عشر من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟". تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة والرتبة ودرجة الأثر.

جدول (٨): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة، ودرجة الأثر لاستجابات أفراد الدراسة على العوامل الأكثر تأثيراً على الدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب.

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأثر
١	خبرة أعضاء المجلس	٣,٦٨	١,٢٨	١	مرتفع
٢	طبيعة تشكيل المجلس	٣,٤٨	١,١٩	٣	متوسط
٣	التكتلات السياسية في المجلس	٣,١٦	١,٢٣	٨	متوسط
٤	المستوى التعليمي لأعضاء المجلس	٣,٤٣	١,٠٢	٤	متوسط
٥	العلاقة مع السلطة التنفيذية	٣,٣٨	١,٠٥	٦	متوسط
٦	التحديات المختلفة التي مرت بها المملكة	٣,٣٤	١,٠٧	٧	متوسط
٧	طبيعة اهتمامات كل عضو من أعضاء المجلس	٣,٤٣	٠,٨٩	٥	متوسط
٨	الغالبية العظمى من البرلمان هم أصحاب رؤوس أموال	٣,٦٦	١,٠١	٢	متوسط
الدرجة الكلية: العوامل المؤثرة		٣,٤٤	٠,٨٥	---	متوسط

يبين الجدول رقم (٧) النتائج المتعلقة بالعوامل الأكثر تأثيراً على الدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب السابع عشر من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث جاءت بدرجة تأثير متوسط وبمتوسط حسابي كلي قدره (٣,٤٤) وانحراف معياري (٠,٨٥)، وعلى مستوى العوامل يلاحظ أن عاملاً واحداً فقط كان بدرجة تأثير مرتفعة، أما البقية فجاءت جميعها بدرجة تأثير متوسطة، وكانت أعلى درجات التأثير للعامل رقم (١) الذي ينص على "خبرة أعضاء المجلس" بمتوسط إجابات (٣,٦٨) وبدرجة تأثير مرتفعة، وهذا يشير إلى أهمية عامل الخبرة في مقدرة النائب على ممارسة دوره الرقابي والتشريعي، ويضم مجلس النواب السابع عشر في عضويته ما نسبته (٦٢٪) من النواب الذين يدخلون الحياة البرلمانية لأول مرة في حياتهم باعتبارهم نواباً جدد، وبعدد

إجمالي وصل إلى (٩٢) نائباً جديداً، وعاد من مجالس نيابية سابقة (٥٧) نائباً بنسبة (٣٨٪)، وهذه المعادلة أدت إلى بروز ظاهرة "النواب الجدد" في مواجهة "النواب القدامى" وهي المعادلة الخطرة التي فرضت نفسها خلال الأشهر الأولى من عمل مجلس النواب الذي بدأ أعماله في العاشر من شباط ٢٠١٣. كما نتج عنها وجود أصحاب رؤوس الأموال الذين لا معرفة لديهم بممارسة دورهم الرقابي، إضافة إلى تباين المستوى التعليمي لأعضاء المجلس، ولا شك أن لهذه العوامل وغيرها تأثيراً مباشراً على ممارسة المجلس النيابي لدوره الرقابي والتشريعي. ويّين العامل رقم (٣) تأثيراً أقل، وينص على "التكتلات السياسية في المجلس" بمتوسط حسابي قدره (١٦,٣) وانحراف معياري (١,٢٣) وبدرجة تأثير متوسطة، وقد يعكس ذلك ضعف دور الأحزاب في الحياة السياسية، وعدم فاعلية الكتل النيابية في مجلس النواب السابع عشر.

التقييم العام للدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب السابع عشر من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية". تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة على سؤال التقييم العام للدور التشريعي والرقابي للمجلس السابع عشر.

جدول (٩): التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة على سؤال التقييم العام للدور التشريعي والرقابي لمجلس السابع عشر.

التقييم	العدد	النسبة المئوية
قوي	٣	٥,٤٪
متوسط	٢٨	٥٠,٠٪
ضعيف	٢٥	٤٤,٦٪
المجموع	٥٦	١٠٠,٠٪

يلاحظ من بيانات الجدول (٩) أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة قدّموا تقييماً متوسطاً للدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب الأردني السابع عشر بنسبة إجابات (٥٠,٠٪)، ثم جاءت نسبة من قدّموا تقييماً ضعيفاً بنسبة استجابة (٤٤,٦٪)، وثلاثة أفراد فقط قدّموا تقييماً مرتفعاً ويشكلون ما نسبته (٥,٤٪)، وهذا يعكس مستوى تقييم ضعيف للدور الرقابي والتشريعي لأعضاء مجلس النواب السابع عشر، ووجود حالة من عدم الرضا عن أداء المجلس، مما يخلف انطباعات سلبية عن المجلس النيابي، وضعف أعضائه وعدم قدرتهم على ممارسة دورهم في البرلمان بالشكل المطلوب، وقد يعود ذلك إلى ضعف خبرة الأعضاء، وطبيعة القوانين والأنظمة التي يتم طرحها في المجلس النيابي، ويتفق ذلك مع نتائج تقرير راصد حول أداء مجلسي النواب السابع عشر (٢٠١٣-٢٠١٦)، فقد عقد المجلس النيابي السابع عشر في فترة انعقاده (٩١١) جلسة توزعت على (٣٨٢) يوم عمل، وصنفت الجلسات لجلسات تشريعية بنسبة (٤٦٪) من مجموع أيام عمل المجلس النيابي السابع عشر، وكانت نسبة عمل الرقابية (١٣٪) فيما كانت نسبة أيام العمل التشريعية والرقابية معاً (٥٠٪).

لقد عُرف المجلس السابع عشر بفقدان الكثير من جلساته لنصاه القانوني، الأمر الذي كان يفضي في الكثير من الأحيان إلى إعلان رفع الجلسة قبل أن يتم الانتهاء من مواد القانون موضوع النقاش، وقد أثر فقدان النصاب على صورة مجلس النواب لدى الرأي العام، بعد أن تكرر الموضوع بشكل لافت، وباتت ظاهرة رافقت المجلس السابع عشر في الكثير من أوقات عمله (تقرير راصد، ٢٠١٦).

خامساً: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس ومناقشتها: للإجابة عن السؤال الخامس "هل تختلف تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للأداء التشريعي لمجلس النواب السابع عشر تبعاً للرتبة الأكاديمية والتخصص الدقيق وقطاع الجامعة؟". تم إجراء تحليل التباين الثلاثي لاختبار الفروق في تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعة الأردنية للأداء التشريعي لمجلس النواب السابع عشر تبعاً للرتبة الأكاديمية والتخصص الدقيق وقطاع الجامعة.

جدول (١٠): نتائج تحليل التباين الثلاثي لاختبار الفروق في تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للأداء التشريعي لمجلس النواب السابع عشر حسب متغيرات: الرتبة الأكاديمية والتخصص الدقيق وقطاع الجامعة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة الإحصائية
الرتبة الأكاديمية	٢,٦٨٢	٣	٠,٨٩٤	٢,٥٤٨	٠,٠٦٧
التخصص الدقيق	٢,٢٥٠	٢	١,١٢٥	٣,٢٠٧	٠,٠٥١
قطاع الجامعة	٠,٠٥٨	١	٠,٠٥٨	٠,١٦٥	٠,٦٨٦
الخطأ	١٧,١٩١	٤٩	٠,٣٥١		

يتضح من الجدول (١٠) نتائج تحليل التباين الثلاثي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة للأداء التشريعي لمجلس النواب السابع عشر، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الاختلاف في كل من الرتبة الأكاديمية والتخصص الدقيق وقطاع الجامعة، إذ بلغت قيم (ف) المحسوبة (٢،٥٤٨، ٣،٢٠٧، ٠،١٦٥) والدلالات الإحصائية لها جميعها أعلى من الحد الأدنى البالغ (٠،٠٥)، وكان هناك اتفاق واجتماع بين أعضاء الهيئة التدريسية لتقدير ممارسات أعضاء المجلس النيابي السابع عشر دون وجود أثر لرتبتهم الأكاديمية والتخصص الدقيق وقطاع الجامعة، إذ يستطيع المدقق الفاحص العادي لأداء مجلس النواب السابع عشر أن يحدد ببساطة ووضوح ضعف الأداء التشريعي لأعضاء المجلس، ولا يحتاج إلى درجات أكاديمية رفيعة في أقسام العلوم السياسية.

سادساً: النتائج المتعلقة بالسؤال السادس ومناقشتها: للإجابة عن السؤال السادس "هل تختلف تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للأداء الرقابي لمجلس النواب السابع عشر تبعاً للرتبة الأكاديمية والتخصص الدقيق وقطاع الجامعة؟". تم إجراء تحليل التباين الثلاثي لاختبار الفروق في تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للأداء الرقابي لمجلس النواب السابع عشر تبعاً للرتبة الأكاديمية والتخصص الدقيق وقطاع الجامعة.

جدول (١١): نتائج تحليل التباين الثلاثي لاختبار الفروق في تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للأداء الرقابي لمجلس النواب السابع عشر حسب متغيرات: للرتبة الأكاديمية والتخصص الدقيق وقطاع الجامعة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة الإحصائية
الرتبة الأكاديمية	٠،٧٠٣	٣	٠،٢٣٤	٠،٧٦٤	٠،٥٢٠
التخصص الدقيق	١،٢٧٨	٢	٠،٦٣٩	٢،٠٨٤	٠،١٣٥
قطاع الجامعة	٠،٠٤١	١	٠،٠٤١	٠،١٣٥	٠،٧١٥
الخطأ	١٥،٠٢٠	٤٩	٠،٣٠٧		
الكلبي	٣٥٣،٤٢٦	٥٦			

يتضح من الجدول (١١) نتائج تحليل التباين الثلاثي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة للأداء الرقابي لمجلس النواب السابع عشر تعزى للاختلاف في كل من الرتبة الأكاديمية والتخصص الدقيق وقطاع الجامعة، إذ بلغت قيم (ف) المحسوبة (٠،٧٦٤، ٢،٠٨٤، ٠،١٣٥) والدلالات الإحصائية لها جميعها أعلى من الحد الأدنى والبالغ (٠،٠٥).

هذا يعني بأن تقديرات مدرسي العلوم السياسية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السابع عشر للدور الرقابي المنوط به، كانت متقاربة بصرف النظر عن رتبهم الأكاديمية (أستاذ مساعد فما دون أو أستاذ مشارك أو أستاذ) وبصرف النظر أيضاً عن جهة عملهم سواء أكانت جامعة حكومية أم جامعة خاصة، وقد يعزى ذلك إلى أن التمعن في العمل الرقابي وتحليله ومعرفة أدواته ووسائله وطرائق توظيفها يعد من بديهيات المعرفة السياسية لدى مدرسي العلوم السياسية على اختلاف رتبهم الأكاديمية، فهم الأقدر والأجدر في الحكم على درجة أداء أعضاء المجلس النيابي السابع عشر لدورهم الرقابي بالشكل المطلوب، ومما يدل على ذلك أنهم أجمعوا على تقديرات أداء متوسط لأعضاء مجلس النواب السابع عشر، رغم توظيف الكثير من الوسائل الرقابية التي لم تنجح كثيراً في تغيير أداء الحكومة وضبطه، إذ طبع عليها الطابع الشكلي.

٧،١ النتائج

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- بينت الدراسة أن واقع الدور التشريعي لمجلس النواب السابع عشر من وجهة نظر عينة الدراسة، كان متوسط الدرجة وبمتوسط إجابات كلي (٢،٨١) وانحراف معياري (٠،٦٢)، وعلى مستوى فقرات التقدير يلاحظ أن أربع عشرة فقرة منها جاءت بدرجة تقييم متوسط، وجاءت فقرتان فقط بدرجة تقدير منخفض. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (شنيكات، ٢٠١٨) التي تشير إلى أن أداء المجلس النيابي السادس عشر لدوره التشريعي كان ضعيفاً، كما اتفقت الدراسة مع نتائج دراسة (محسن، ٢٠١٣)، التي أشارت نتائجها إلى أن واقع الأداء التشريعي لأعضاء مجلس النواب جاء دون مستوى الطموح والتطلعات.
- بينت الدراسة أن واقع الدور الرقابي لمجلس النواب السابع عشر من وجهة نظر عينة الدراسة، جاء بمتوسط إجابات كلي (٢،٤٥) وانحراف معياري (٠،٥٥)، وعلى مستوى فقرات التقدير يلاحظ أن ست فقرات منها جاءت بدرجة

تقييم متوسط وسبعة فقرات بدرجة تقييم منخفض. واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (الدويك، ٢٠٠٧)، والتي أشارت نتائجها إلى أن مستوى أداء الدور الرقابي لأعضاء مجلس النواب الرابع عشر كان ضعيفاً، كما اتفقت أيضاً مع دراسة (محسن، ٢٠١٣) حيث أشارت نتائج دراسته إلى أن واقع أداء أعضاء المجلس السادس عشر لدورهم الرقابي كان ضعيفاً ولم يرتقِ إلى المستوى المطلوب، في حين اختلف مع دراسة (السعيدة، ٢٠١٥) التي أشارت نتائجها إلى أن واقع أداء أعضاء مجلس النواب في المجالين الرقابي والتشريعي كان جيداً، وينم عن مستوى جيد من الرضى والقبول.

– أشارت نتائج الدراسة من حيث استخدام الأدوات الرقابية البرلمانية لمجلس النواب السابع عشر من وجهة نظر عينة الدراسة، إلى أن درجة الاستخدام بشكل عام جاء بمتوسط إجابات كلي (٢,٥٩) وانحراف معياري (٠,٥٩)، وعلى مستوى الوسائل يلاحظ أن أربع فقرات منها جاءت بدرجة متوسطة، وفقرتان بدرجة استخدام منخفض، وكانت أعلى درجات الاستخدام لوسيلة السؤال بمتوسط إجابات (٣,٠٢) وانحراف معياري (٠,٨٦). أما الأقل استخداماً فكان التحقيق بمتوسط إجابات (٢,١٦) وانحراف معياري (٠,٨٥) وبدرجة استخدام ضعيف.

– توصلت الدراسة إلى أن العوامل الأكثر تأثيراً في الدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب السابع عشر من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث جاءت بدرجة تأثير متوسط وبمتوسط حسابي كلي قدره (٣,٤٤) وانحراف معياري (٠,٨٥)، وعلى مستوى العوامل يلاحظ أن عاملاً واحداً فقط كان بدرجة تأثير مرتفعة في حين جاءت البقية بدرجة تأثير متوسطة، وكانت أعلى درجات التأثير للعامل رقم (١) والذي ينص على "خبرة أعضاء المجلس" بمتوسط إجابات (٣,٦٨) وانحراف معياري (١,٢٨) وبدرجة تأثير مرتفعة. أما الأقل تأثيراً فكان العامل رقم (٣) والذي ينص على "التكتلات السياسية في المجلس" بمتوسط إجابات (٣,١٦) وانحراف معياري (١,٢٣) وبدرجة تأثير متوسطة.

– توصلت الدراسة إلى أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة أعطوا تقديراً متوسطاً للدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب الأردني السابع عشر بنسبة إجابات (٥٠,٠٪)، ثم جاءت نسبة ممن أعطوا تقديراً ضعيفاً بنسبة استجابة (٤٤,٦٪)، وأعطى ثلاثة أفراد فقط تقييماً مرتفعاً يشكلون ما نسبته (٥,٤٪).

– بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات عينة الدراسة للأداء التشريعي لمجلس النواب السابع عشر تعزى للاختلاف في كل من الرتبة الأكاديمية والتخصص الدقيق وقطاع الجامعة. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (محسن، ٢٠١٣)، والتي أشارت نتائجها إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية تعزى إلى الاختلاف في الرتب الأكاديمية، والتخصص الدقيق، وجهة العمل.

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات عينة الدراسة للأداء الرقابي لمجلس النواب السابع عشر تعزى للاختلاف في كل من الرتبة الأكاديمية والتخصص الدقيق وقطاع الجامعة، إذ بلغت قيم (ف) المحسوبة (٠,٧٦٤، ٢,٠٨٤، ٠,١٣٥) والدلالات الإحصائية لها جميعها أعلى من الحد الأدنى والبالغ (٠,٠٥). وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (محسن، ٢٠١٣)، والتي أشارت نتائجها إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية تعزى إلى الاختلاف في الرتب الأكاديمية، والتخصص الدقيق، وجهة العمل.

٨. الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع ممارسة أعضاء المجلس النيابي السابع عشر للأدوار النيابية بشقيها الرقابي والتشريعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن تساؤلات الدراسة:

١. "ما واقع ممارسة أعضاء مجلس النواب السابع عشر لدورهم التشريعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟".
٢. "ما واقع ممارسة أعضاء مجلس النواب السابع عشر لدورهم الرقابي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟".
٣. "ما الوسائل الرقابية التي لجأ إليها مجلس النواب السابع عشر لأداء دوره الرقابي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟".
٤. "ما العوامل الأكثر تأثيراً في أداء أعضاء مجلس النواب السابع عشر لدورهم التشريعي والرقابي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟".

٥. "هل تختلف تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للأداء التشريعي لمجلس النواب السابع عشر تبعاً للرتبة الأكاديمية والتخصص الدقيق وقطاع الجامعة؟".
٦. "هل تختلف تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للأداء الرقابي لمجلس النواب السابع عشر تبعاً للرتبة الأكاديمية والتخصص الدقيق وقطاع الجامعة؟".
- وقد استحوذ هذا الموضوع على فكر الباحث واهتمامه؛ فقام بإجراء دراستين مستقلتين حول واقع أداء أعضاء المجلس النيابي السادس عشر والسابع عشر، وبمقارنة بينهما يتضح ما يلي:
- واقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر والسابع عشر في المجالين الرقابي والتشريعي كان متواضعاً ولم يرتقي إلى الأداء المبتغى، وقد يعزى ذلك إلى طبيعة تركيبة أعضاء المجلسين، إذ إنّ معظم أعضاء مجلس النواب غالباً ما يُنتخبون في ضوء خلفيات عشائرية ضيقة، وعلى أسس يغلب عليها استخدام المال السياسي، واستغلال حاجة المواطنين إلى خدمات نفعية فردية بعيدة كل البعد عن الأجندة الوطنية، ولا تعتمد على خلفيات حزبية قوية تكون لديها أجندات سياسية واضحة ورؤى معمقة، وقد لا يغالي الباحث حين يقول إن الكثير من النواب لا يعي كل الوعي للأدوار المناطة به بشقيها الرقابية والتشريعية واللذين تعدان جوهر العمل النيابي والرقابي.
 - واتفقت الدراسات على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بسبب اختلاف الرتب الأكاديمية والتخصص الدقيق وجهة العمل، وقد يعزى ذلك إلى إدراك أعضاء الهيئة التدريسية للممارسات التي يقوم بها أعضاء المجلسين لأدوارهم الرقابية والتشريعية، الأمر الذي يحتاج إلى الكثير من المعرفة الأكاديمية والبحثية المتخصصة، حيث إن ممارساتهم ظاهرة واضحة.

٩. التوصيات

١. تنمية قدرات أعضاء مجلس النواب من خلال عمل برامج مهنية مخططة ومنظمة مثل عقد ورشات عمل تدريبية من قبل خبراء مختصين بالعمل النيابي، ويفضل أن يكونوا من ومدرسي العلوم السياسية والقانونين، يقدم فيها هؤلاء ندوات ودورات تدريبية متخصصة لأعضاء مجلس النواب تمدهم بمهارات وكفايات لرفع سوية ممارساتهم النيابية بشقيها الرقابي والتشريعي.
٢. القيام بزيارات تبادلية بين أعضاء مجلس النواب الأردني وبرلمانات متقدمة بالعمل النيابي والبرلماني ليستفيد النائب الأردني منها.
٣. تزويد أعضاء مجلس النواب الأردني بطواقم من المستشارين والخبراء تسعفهم للارتقاء بممارساتهم النيابية وتطويرها.
٤. العمل على تعديل قانون الأحزاب الأردنية لتصبح أحزاباً ذات برامج تعمل على تطوير صلاحيات السلطة التشريعية وتهدف لخدمة الوطن والمواطن وليصبح النائب ممثل وطن وليس منطقة جغرافية معينة.
٥. بناء شراكة فعلية بين مجلس النواب ومدرسي العلوم السياسية والقانونين، يقدم فيها هؤلاء ندوات ودورات تدريبية متخصصة لأعضاء مجلس النواب تمدهم بمهارات وكفايات لرفع سوية ممارساتهم النيابية بشقيها الرقابي والتشريعي.
٦. العمل على تشريع قانون انتخابي عصري من شأنه أن يفرز كفاءات نيابية متميزة قادرة على تحمل مسؤولية النهوض بالعمل النيابي والارتقاء به.
٧. التأكيد على مبدأ التشاركية والتعاون بين أعضاء مجلس النواب والحكومة والتنسيق بهما بفاعلية لتذليل العقبات التي تحول دون العمل النيابي الفاعل.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

المراجع

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي. (١٩٩٤). *لسان العرب* (ط٣). بيروت: دار صادر.

- بركات، نظام والرواف، عثمان والحلوة، محمد. (١٩٨٩). *مبادئ علم السياسة* (ط٣). عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع.
- بني عامر، عامر والخصاونة، محمد. (٢٠١٣). *التقرير النهائي حول أداء مجلس النواب الأردني السابع عشر في الدورة غير العادية الأولى ٢٠١٣*. عمان: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني (راصد).
- خبابة، عبد الله وببجي، سعاد. (٢٠٠٨). تفعيل نظام تقييم أداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة توزيع وتسويق المنتجات البترولية المتعددة نפטال المسيلة. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، ١(١)، ٩٤-١١٧.
- الخطيب، نعمان أحمد. (٢٠١٠). *الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري* (ط١). عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الدباس، علي محمد. (٢٠٠٨). *السلطة التشريعية وضمانات استقلالها في النظم الديمقراطية النيابية: دراسة مقارنة*. عمان: وزارة الثقافة.
- الدويك، نعيمة عصام أحمد. (٢٠٠٧). *الدور الرقابي لمجلس النواب الرابع عشر وأثره على الأداء الحكومي في الأردن*. (٢٠٠٣-٢٠٠٦) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- راصد. (٢٠١٦). *الملخص التنفيذي لراصد حول أداء مجلس النواب السابع عشر ٢٠١٣-٢٠١٧*. مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني.
- السعيدة، بكر منور عبد الرحمن. (٢٠١٥). *الدور الرقابي لمجلس النواب الأردني وأثره على الإصلاح السياسي ٢٠٠٣/٢٠١٤* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- شنيكات، هائل شاهر عبد اللطيف. (٢٠١٨). *الأداء التشريعي والرقابي لمجلس النواب الأردني: دراسة مقارنة بين المجلس السادس عشر والمجلس السابع عشر* (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية). الجامعة الأردنية.
- الشيب، هادية ويحيى، رضوان. (٢٠١٧). *مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية* (ط١). ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي.
- عبيدات، مالك. (٢٠١٦). *المجلس السابع عشر أهمل سلطاته الرقابية والتشريعية.. ونواب اصطفوا إلى جانب الشعب*.
- العدوان، مصطفى عبد الكريم. (٢٠٠٤). *الوظيفة الرقابية في النظام السياسي الأردني: الواقع والتطلعات في ظل التحول الديمقراطي*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- العرشي، جبريل حسنة والعروان، هند. (٢٠٠٩). *الدور المعلوماتي لعضو هيئة التدريس في البيئة الأكاديمية*. *المجلة الدولية للتعليم بالإنترنت*، ٣٤-٥٣.
- عكور، محمد عبد الكريم محمد. (٢٠٠٠). *العوامل المؤثرة على الوظيفة الرقابية لمجلس النواب الأردني ١٩٨٩-١٩٩٧* (رسالة ماجستير)، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن.
- الغزاوي، عمر عبد الله أحمد. (٢٠١٠). *أثر النظم الانتخابية على أداء مجلس النواب الأردني: دراسة مقارنة بين المجلسين الحادي عشر والخامس عشر* (رسالة ماجستير)، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن.
- الفيروزآبادي، مجد الدين. (٢٠٠٥). *القاموس المحيط* (ط١). بيروت: مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع.
- قيلي، بهاء الدين مكاي محمد. (٢٠١٥). *المدخل إلى علم السياسة* (سلسلة كتب العلوم السياسية، ٦). جامعة العلوم التطبيقية.
- مجلس النواب الأردني. (٢٠١٣). *النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني*.
- مجلس النواب الأردني. (٢٠١٨). تم استرجاعه بتاريخ ٢٠١٥/٠٥/٢٢ من الموقع: <http://representatives.jo>
- مجمع اللغة العربية. (٢٠٠٤). *المعجم الوسيط* (ط٤). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

محسن، خالد جميل. (٢٠١٣). واقع أداء المجلس النيابي السادس عشر لأدواره المنوطة به من وجهة نظر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية. *المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية*، ١٥(١)، ١٧٩-١٩٤.

المشاقبة، أمين. (٢٠١٧). *النظام السياسي الأردني*. عمان: المؤلف.

مشروع القانون المعدل لقانون الانتخاب رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢.

النمري، جميل وآخرون (٢٠١٢)، *مستقبل العمل البرلماني في الأردن*، مركز البديل للدراسات والأبحاث، عمان، الأردن.

وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية. (٢٠١٦). *الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته*. المطابع العسكرية.

References

- Al-Mashaqbeh, A. (2019). *Jordanian political system*. Xlibris Corporation.
- Beer, S. H. (1966). *The British legislature and the problem of mobilizing consent*.
- Garson, D. (2006). *Logistic regression*. Retrieved from : <http://www2.chass.ncsu.edu/garson.PA765/logistic.htm>
- Hair, J., Andreson, R., Tatham, R., & Black, W. (1998). *Multivariate data analysis* (5th ed.). Prentice-Hall Inc.